

Distr.
GENERAL

S/1996/505
1 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية كوريا
الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص مذكرة صادرة عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيم سو مان
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

مذكرة وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

الصادرة في بيونغيانغ في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦

أنمت "قيادة الأمم المتحدة" مؤخرا مشهد تقديم تقرير إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (S/1996/351 و Corr.1)، فقط لمجرد أن تشعر الآخرين بوجودها.

إن العالم أجمع يعرف جيدا أنه لا يوجد أي أساس قانوني يمكن أن يبرر وجود "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية وأن ما يبقى اليوم تحت "قيادة الأمم المتحدة" هي فقط القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة.

ورغم ذلك، فإن سلطات الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية تتكلف العودة إلى الوراء كي تبرهن على استمرار وجود "قيادة الأمم المتحدة"، الميته بحكم الواقع، مع أن الأمم المتحدة نفسها لا تريد هذه القيادة أيضا.

وإذ ترى وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن من الضروري الكشف من جديد عن الصورة الحقيقية لـ "قيادة الأمم المتحدة"، فإنها تصدر المذكرة التالية.

١ - "قيادة الأمم المتحدة" هي من منتجات مكائد الظلام

لم يتم إنشاء "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية بموجب قرار من قرارات الأمم المتحدة، لكن هذه القيادة ناتج من نواتج فترة الحرب الباردة وظهرت إلى الوجود من خلال إساءة استعمال اسم الأمم المتحدة.

ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة منشغلة ببذل الجهود لتوسيع نطاق نفوذها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تميزت بمواجهة بين الشرق والغرب أدت إلى استقطاب العالم إلى قطبين، قررت أن تفرض سيطرتها على شبه الجزيرة الكورية بأكملها نظرا لأهمية موقعها في آسيا من الناحيتين الجغرافية - السياسية والعسكرية.

وكان على أساس هذا الاعتبار أن أجرت الولايات المتحدة استعدادات مُحكمة قبل الشروع بغزو مسلح شامل مفاجيء ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عند فجر يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٥٠ بتحريض عصابة سينغمان ري الدمية.

وعند الشروع في الحرب، رأت الولايات المتحدة أن من المناسب أن تستغل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغرض التغطية على مقاصدها الحقيقية بوصفها مصدر إثارة للحروب وبغرض تبرير أعمالها العدوانية.

وفي ذلك الوقت، كان معظم الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من البلدان المتحالفة مع الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن الاتحاد السوفياتي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، قاطع أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة تمثيل "جمهورية الصين"، فترك مجلس الأمن بذلك متحررا من إمكانية ممارسة قوة الفيتو "النقض".

وقامت الولايات المتحدة، في إطار خطتها المرسومة بإحكام، باستغلال حاذق لهذه الفرصة. وتمكنت من دفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى رسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يطلق عليه اسم "المعتدي" في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٥٠ وتمكنت في ٧ تموز/يوليه من تمرير "قرار" جائر عن طريق مجلس الأمن يدعو الدول الأعضاء إلى تزويد الحرب الكورية بقوات عسكرية تكون بمثابة قوات متعددة الجنسية. وكان ذلك خرقا عابثا لمبادئ الأمم المتحدة وإجراءاتها الأساسية.

وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في ذاك الوقت، في الفقرة ٣ من المادة ٢٧، على أن قرارات مجلس الأمن بشأن جميع المسائل تتخذ بموافقة سبعة من الأعضاء في مجلس الأمن، تكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة. لكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اعتمد "قرارات" بشأن الحرب الكورية على نحو غير مشروع دون مشاركة الاتحاد السوفياتي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن.

وبموجب المادة ٢٢ من الميثاق، يحق لأي دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة، إذا كانت طرفا في نزاع معروض على مجلس الأمن، أن تشترك، بدعوة من المجلس، في المناقشة المتعلقة بهذا النزاع.

غير أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة استبعد عن عمد دعوة ممثل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي طرف في الحرب الكورية، من حضور اجتماع المجلس، ودعا إلى الاجتماع "ممثلا" عن كوريا الجنوبية فقط.

وهذا هو سبب عدم الشرعية في نتيجة مناقشات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الحرب الكورية. ومع ذلك، قام الرئيس ترومان، رئيس الولايات المتحدة، بـ "تعيين" مكارثر "القائد الأعلى لقوات الولايات المتحدة في الشرق الأقصى" ليكون "قائدا لقوات الأمم المتحدة" وذلك في ٨ تموز/يوليه ١٩٥٠.

وأنشأ "قيادة الأمم المتحدة" في ٢٥ تموز/يوليه، فوضع بذلك خوزة "قوات الأمم المتحدة" على رؤوس القوات المتحالفة التي دخلت الحرب الكورية.

وما زالت سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، بتحد سافر لجميع هذه الوقائع التاريخية، تتجاوز الحد في تفسير هذه الحقيقة وكأن القرار ٨٤ (١٩٥٠) الذي اتخذته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واعتمده في ٧ تموز/يوليه ١٩٥٠ على نحو غير مشروع، يشكل أساساً قانونياً لإرسال "قوات الأمم المتحدة" وإقامة "قيادة الأمم المتحدة".

كذلك لا توجد مشروعية يمكن أن تبرر وجود "قيادة الأمم المتحدة" في جنوب كوريا.

ولا توجد فقرة في قرار مجلس الأمن ٨٤ (١٩٥٠) تأذن على نحو محدد بإرسال "قوات الأمم المتحدة" إلى الحرب الكورية أو بإنشاء "قيادة الأمم المتحدة". وإن وجد أي شيء فهو مجرد إشارة إلى أن مجلس الأمن أوصى كافة الأعضاء في الأمم المتحدة التي تقدم قوات عسكرية "أن تقدم هذه القوات إلى قيادة موحدة خاضعة للولايات المتحدة الأمريكية".

وفي هذا الصدد، وجّه ديغول، الرئيس الفرنسي آنفء، الانتقاد في شباط/فبراير ١٩٦٥ لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٥٠ على إرسال "قوات الأمم المتحدة" إلى كوريا ووصفه بأنه انحراف عن مبادئ الميثاق.

وأوضح الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ الموجهة إلى وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن مجلس الأمن، في قراره ٨٤ (١٩٥٠) المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٥٠، لم يصوت على إنشاء "قيادة الأمم المتحدة"، وبالتالي فإن حل "قيادة الأمم المتحدة" لا يقع ضمن مسؤولية أي من أجهزة الأمم المتحدة بل هو من اختصاص حكومة الولايات المتحدة.

إن جميع هذه الوقائع تثبت بوضوح أن "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية هي من نتاج مكائد الظلام التي دبرتها الولايات المتحدة بإساءة استعمال اسم الأمم المتحدة وبالتالي فإنها ليست سوى جهاز وهمي.

ومن الناحية العملية، لم تتلق الأمم المتحدة، خلال الـ ٤٦ سنة الماضية، أي تقرير مناسب من "قيادة الأمم المتحدة" ولم تصدر أية أوامر إلى "قيادة الأمم المتحدة". وما زالت "قيادة الأمم المتحدة" حتى الآن تعمل تحت رقابة هيئة الأركان المشتركة التابعة للولايات المتحدة.

وفي مقابلة صحفية جرت في ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٧، قال كلارك، الذي كان "قائدا لقوات الأمم المتحدة" في نهاية الحرب الكورية، "خدمت بوصفي قائدا لقوات الأمم المتحدة في كوريا، لكنني لا أذكر أنني تلقيت من الأمم المتحدة أي توجيه على الإطلاق خلال تلك الحرب".

وعندما سألته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة في شباط/فبراير ١٩٧٠ عما إذا كان "يمكن اتخاذ أي إجراءات عسكرية دون أن يصدر مقر الأمم المتحدة قرارا إضافيا أو يتخذ خطوات إضافية"، أجاب ميشيل الذي كان آنذاك "قائد قوات الأمم المتحدة" بما يلي: "لست في وضع يمكنني من اتخاذ أي شكل من أشكال الإجراءات دون إذن من السلطة العليا التي أتبعها. وأعني بالسلطة العليا التي أتبعها هيئة الأركان المشتركة التابعة للولايات المتحدة". وفي ذلك اعتراف صادق للشخص الذي خدم بوصفه "قائدا لقوات الأمم المتحدة".

إن "قيادة الأمم المتحدة"، التي لم تتلق أي توجيهات أو أي دعم مالي من الأمم المتحدة، تواصل وجودها الوهمي في كوريا الجنوبية حتى الآن، وهذا بالفعل خزي صارخ بالنسبة للأمم المتحدة.

٢ - ينبغي أن تحل "قيادة الأمم المتحدة"

إن المؤهل القانوني لطرف ما في أي ترتيب قانوني يتطلب، من وجهة نظر القانون الدولي، كفاءة ذلك الطرف القانونية للوفاء بالتزاماته تجاه المعاهدات.

لكن "قيادة الأمم المتحدة" تفتقر إلى كل من الحق الشرعي والقدرة اللازمة لأداء واجباتها ومسؤولياتها، نظرا لأن "قيادة الأمم المتحدة" لا تزال إسمًا فقط وليست سوى مجموعة من القوات المتعددة الجنسية التي ترأسها الولايات المتحدة. ومما يدل على ذلك على نحو بليغ المركز الفعلي لـ "قيادة الأمم المتحدة" التي تعرضت لتفكك ذاتي في فترة ما بعد الحرب الكورية دون أن يصدر أي قرار عن الأمم المتحدة.

وإن الحكومات الـ ١٥، باستثناء الولايات المتحدة، التي قدمت ذات مرة فرقها الوطنية إلى "قوات الأمم المتحدة" خلال الحرب، قد أمرت كل منها بعودة قواتها العسكرية إلى الوطن دون إرسال أي إخطار بذلك إلى الأمم المتحدة.

فقد سحبت فرنسا فرقها من "قوات الأمم المتحدة" في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣؛ وكندا في نيسان/أبريل ١٩٥٦؛ ولكسمبرغ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤؛ والفلبين وجنوب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٣ على التوالي؛ وبلجيكا في عام ١٩٥٦؛ واليونان في ١٣ تموز/يوليه ١٩٥٥؛ وكولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤؛ وهولندا في آذار/مارس ١٩٥٦؛ وإثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤؛ وأستراليا في تموز/يوليه ١٩٥٣؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية في تموز/يوليه ١٩٥٧؛ ونيوزيلندا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣؛ وتركيا في تموز/يوليه ١٩٥٦؛ وتايلند في تموز/يوليه ١٩٥٥.

وفضلا عن ذلك، توقفت غالبية هذه البلدان، ومنها اثيوبيا وهولندا وبلجيكا واليونان وجنوب أفريقيا، عن إجراء أية اتصالات مع "قيادة الأمم المتحدة".

وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة وحيدة تحت "قيادة الأمم المتحدة"، اضطرت الى الاعتراف رسميا، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، بأن "قيادة الأمم المتحدة" ليست سوى جهاز يتألف من الموظفين وحرس الشرف الذين لا يصل عددهم الى ٣٠٠ شخص.

ويشهد الواقع بحتمية أن تحل في نهاية المطاف "قيادة الأمم المتحدة"، الذي أصبح وجودها الوهمي منذ مدة طويلة طي النيسان.

وليست "قوات الأمم المتحدة" الآن في كوريا الجنوبية سوى قوات الولايات المتحدة، وليست "قيادة الأمم المتحدة" سوى أداة ملحقه بـ "قيادة القوات المشتركة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية".

وقد أقامت الولايات المتحدة مكتبا اسميا للجنة الهدنة العسكرية في "قيادة القوات المشتركة" هذه يرأسها جنرال في جيش الولايات المتحدة، وأطلقت على هذا المكتب "قيادة الأمم المتحدة".

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، لا توجد "قيادة للأمم المتحدة" في أي مكان في العالم سوى في كوريا الجنوبية.

إن وجود "قيادة الأمم المتحدة" يشكل عقبة خطيرة في وجه السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

وتحت شعار "قيادة الأمم المتحدة"، قامت الولايات المتحدة على نحو منتظم بانتهاك وتقويض اتفاق الهدنة وهيئة الإشراف على الهدنة.

وما زالت "قيادة الأمم المتحدة" تؤدي فقط دور المناصرة الكاملة للولايات المتحدة ولمن هم ألعوبة في يدها في كوريا الجنوبية في خططهم المرسومة لإثارة الحروب وتكديس الأسلحة على شبه الجزيرة الكورية.

إن حل "قيادة الأمم المتحدة" وإنشاء نظام أمني جديد أصبح اليوم مشكلة ملحة. فالحالة الراهنة تستدعي حلا فوريا لـ "قيادة الأمم المتحدة" الوهمية.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الثلاثين، كجزء من خطواتها المتخذة للمساعدة في تحقيق سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية، القرار ٣٣٩٠ (د - ٣٠) بآء الذي يدعو الى حل "قيادة الأمم المتحدة".

وإن القرار ٣٣٩٠ (د - ٣٠) ألف الذي قدمته الولايات المتحدة واعتمد جنباً الى جنب مع القرار المذكور أعلاه، يتضمن أيضاً إشارة الى الاستعداد لحل "قيادة الأمم المتحدة" عندما يتم التوصل الى ترتيبات بديلة.

وقد واصلت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل جهودها لإيجاد بيئة لحل "قيادة الأمم المتحدة" التي أنشأتها الولايات المتحدة، وأثمرت هذه الجهود بتوفير ترتيبات بديلة كافية لحل "قيادة الأمم المتحدة".

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، قدمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتراح إبرام اتفاق للسلم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وإعلان بعدم الاعتداء تعلنه كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

وأدت الجهود المخلصة التي بذلتها بعد ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الى اعتماد اتفاق في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ هو "الاتفاق الخاص بالتوفيق وعدم الاعتداء والمبادلات والتعاون بين الشمال والجنوب" الذي تعهد فيه كلا الطرفين بعدم الاعتداء وأنشئت بموجبه اللجنة العسكرية المشتركة بين الشمال والجنوب.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، اقترحت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وضع ترتيب جديد للسلم في شبه الجزيرة الكورية، وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وقعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦، طرحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتراحاً موسعاً آخر لوضع ترتيب جديد للسلم.

وعلى الرغم من توافر جميع الشروط اللازمة لحل "قيادة الأمم المتحدة"، تفعل الولايات المتحدة ما بوسعها للمحافظة على "قيادة الأمم المتحدة" وتسعى الى زج سلطات كوريا الجنوبية في هذه المحاولات.

ويعتبرون كوريا الجنوبية بأنها عضو تحت "قيادة الأمم المتحدة" ويحاولون فوق ذلك أن يبرزوا كوريا الجنوبية بوصفها طرفا في اتفاق الهدنة الكورية.

وعندما حان وقت توقيع اتفاق الهدنة، شنت سلطات كوريا الجنوبية حملة مستميتة ضد الهدنة، وافتعلت ضجة عن عزمها على "التقدم نحو الشمال" حتى لو وافقت "قوات الأمم المتحدة" على الهدنة. وفضلا عن ذلك فإن كوريا الجنوبية ليست عضوا في "قوات الأمم المتحدة" ولا هي طرف موقع على اتفاق الهدنة.

لذلك فقد تستخدم الولايات المتحدة موظفين من كوريا الجنوبية ليقوموا بأعمال لجنة الهدنة العسكرية، لكنه لا يحق للولايات المتحدة بأي شكل من الأشكال تسمية أفراد من كوريا الجنوبية ليكونوا ممثلين لدى لجنة الهدنة العسكرية.

إن قنوات الاتصال الرسمية بين القوتين المتحاربتين في شبه الجزيرة الكورية ما زالت مقطوعة لأكثر من سنتين.

وقد حان الوقت لأن تنظر الولايات المتحدة بجدية في تأكيداتها التي قدمتها منذ أكثر من ٢٠ سنة في أنها مستعدة لحل "قيادة الأمم المتحدة" إذا تم وضع ترتيبات بديلة.

إن حل "قيادة الأمم المتحدة" الاسمية مهمة يسيرة.

إن على حكومة الولايات المتحدة أن تعلن حل "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية، وعلى الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات لسحب علمها.

وينبغي لتلك الحكومات القليلة التي ما زالت أعلامها الوطنية مرفوعة على "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية أن تتخذ الخطوات لسحب أعلامها الوطنية من هناك كي تستطيع الإسهام، ولو على نحو متأخر، في السلم والانفراج في شبه الجزيرة الكورية.

إنه وفقا للقانون الدولي، يتم على نحو آلي إنهاء أي اتفاق ثنائي أو معاهدة ثنائية إذا فقد الطرف الموقع على ذلك الاتفاق أو تلك المعاهدة مركزه بوصفه طرفا قانونيا فيخفق بذلك في أداء التزاماته بموجب الاتفاق أو المعاهدة.

ونظرا لأن "قيادة الأمم المتحدة"، وهي طرف موقع على اتفاق الهدنة الكورية، ما زالت هيئة اسمية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحتفظ بحقوقها المشروعة في التخلي عن مركزها بوصفها طرفا موقعا على اتفاق الهدنة في أي وقت تختاره.

إن الفضل يرجع بأكمله الى جهود السلم الدؤوبة التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أن الهدنة ما زالت قائمة لم تنتهك رغم آلية الهدنة التي أصبحت بحكم المنتهية في الوقت الحاضر.

وإن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف تفعل ما بوسعها كي تنحل "قيادة الأمم المتحدة"، حسبما يدعو اليه قرار الأمم المتحدة، وتنشأ آلية جديدة للسلم تهدف الى ردع المنازعات المسلحة والحرب في شبه الجزيرة الكورية.

- - - - -